

خلال سبعة أشهر من عام 2020:

تأسيس ثماني شركات جديدة في نشاط سوق رأس المال والترخيص بمزاولة أنشطة إضافية لعدد 37 شركة قائمة تعمل في الخدمات المالية غير المصرفية

• د. عمران: أربع موافقات بسجل الترخيص بمزاولة نشاط التمويل الاستهلاكي، وإصدار 114 موافقة لفتح فروع جديدة لشركات التمويل متناهي الصغر

قال الدكتور محمد عمران –رئيس هيئة الرقابة المالية أنه تأكيدا على احتفاظ الاقتصاد المصري بثقة المؤسسات الاستثمارية، وما أعلنته مؤسسات التقييم العالمية الثلاثة "ستاندرد أند بورز، موديز، فيتش" عن ثقتها في أداء الاقتصاد المصري عقب فترة صعبها شهدتها الاقتصاد العالمي في ظل جائحة كورونا ، فقد كشفت إحصائيات هيئة الرقابة المالية عن الموافقة على تأسيس ثماني شركات جديدة للعمل وفقا لأحكام قانون سوق رأس المال الصادر بالقانون رقم 95 لسنة 1992 وتعديلاته- خلال السبعة أشهر الأولى من العام الجاري- منها أربع شركات تم تأسيسها لمزاولة نشاط الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقاً مالية أوفى زيادة رؤوس أموالها، وشركة واحدة في نشاط الصناديق هي شركة صندوق استثمار تنمية مصر العقارية، وأخرى تأسست ورخص لها في نشاط رأس المال المخاطر، وشركة واحدة لمزاولة نشاط السمسرة في الأوراق المالية، بالإضافة إلى شركة قابضة واحدة لمزاولة أنشطة تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية، ورأس المال المخاطر، وإدارة صناديق الاستثمار بجانب الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقاً مالية أوفى زيادة رؤوس أموالها.

كما أوضح الدكتور محمد عمران – رئيس هيئة الرقابة المالية أن فترة السبعة أشهر من عام 2020 قد شهدت – أيضاً- حصول عدد 16 شركة قائمة على ترخيص بمزاولة أنشطة إضافية في سوق رأس المال، النصيب الأكبر منها كان بإضافة الترخيص بمزاولة نشاط الاستشارات المالية عن الأوراق المالية دون القيام بأعمال التقييم المالي وإعداد دراسات القيمة العادلة لعدد ستة شركات، بالإضافة إلى خمس شركات رُخص لها بمزاولة نشاط إضافي يتمثل في الاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقاً مالية أوفى زيادة رؤوس أموالها، وشركة واحدة لمزاولة نشاط التعامل والوساطة والسمسرة في السندات.

ونوه رئيس الهيئة بحصول شركة واحدة على الترخيص بمزاولة نشاط التصكيك في فبراير الماضي، وشركة واحدة على الترخيص بمزاولة نشاط الصناديق في نهاية ابريل 2020، كما تم الترخيص لشركة واحدة أخرى بمزاولة نشاط تكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية، والترخيص لشركة قابضة بمزاولة أنشطة الترويج وتغطية الاكتتاب في الأوراق المالية وتكوين وإدارة محافظ الأوراق المالية وإدارة صناديق الاستثمار، ورأس المال المخاطر، والاشتراك في تأسيس الشركات التي تصدر أوراقاً مالية أوفى زيادة رؤوس أموالها.

كما حصلت شركتين على ترخيص من الهيئة بمزاولة عمليات تلقي الاكتتاب في وثائق صناديق الاستثمار وفقاً لأحكام القانون رقم 95 لسنة 1992 وقرار مجلس إدارة الهيئة رقم 33 لسنة 2018، وأربع شركات تم الترخيص لها بمزاولة تلقي وتنفيذ عمليات شراء واسترداد ووثائق صناديق الاستثمار المفتوحة وفقاً لقرار رئيس الهيئة رقم 1619 لسنة 2019.

والمح د. عمران أن قطاع الخدمات المالية غير المصرفية ما زال جاذباً للاستثمارات في كافة الأنشطة بجانب نشاط سوق رأس المال، فعلى الرغم من أن عدد شركات التأمين العاملة في السوق المصرية قد بلغ 39 شركة تأمين تزاوّل أنشطة التأمين (ممتلكات ومسؤوليات – وحياء) فقد رخصت الهيئة لشركتين جديدتين بمزاولة نشاط الممتلكات وفقاً لأحكام القانون رقم 10 لسنة 1981، بجانب ثلاث شركات جديدة تم الترخيص لها بمزاولة نشاط الوساطة في التأمين لتعلق باب منح تراخيص جديدة في شركات الوساطة التأمينية بقرار من مجلس إدارة الهيئة.

وفي أنشطة التمويل فقد تم منح شركتين الترخيص بمزاولة نشاط التأجير التمويلي وفقاً لأحكام القانون رقم 176 لسنة 2018، بجانب ستة شركات أخرى حصلت على ترخيص بمزاولة نشاط التخصيم أو إضافته كنشاط لأعمالها، وحصلت أربع شركات على ترخيص من الهيئة بمزاولة نشاط التمويل الاستهلاكي وفقاً لأحكام القانون رقم 18 لسنة 2020 هي شركة كونتكت للتمويل الاستهلاكي بخروجها من نطاق أحكام القانون رقم 159 لسنة 1981، والدخول تحت مظلة أحكام مواد قانون تنظيم نشاط التمويل الاستهلاكي ، بالإضافة إلى مقدمى خدمة التمويل الاستهلاكي أمان للخدمات المالية، وراية للإلكترونيات ، ومنصور للسيارات .

كما مُنحت ثمانى شركات للتمويل متناهى الصغر الموافقة على فتح عدد (114) فرع لها بمحافظات الجمهورية المختلفة، منهم 42 فرع لشركة تساهيل للتمويل متناهى الصغر.